

مدونة قواعد سلوك موردي المجموعة

مدونة قواعد سلوك موردي المجموعة

2	توطئة
3	مقدمة
3	النطاق والتطبيق
3	الامتثال
3	الاتصال بالمجموعة
4	الامتثال القانوني
4	احترام حقوق الإنسان
5	الاستدامة البيئية
5	التسويق المسؤول
5	نزاهة العمل التجاري
5	تضارب المصالح
6	الرشوة والفساد
6	الهدايا والترفيه
7	العقوبات
7	التهرب الضريبي
7	التجارة غير المشروعة
8	الإبلاغ عن المخاوف
8	مراقبة الامتثال

في هذه الوثيقة:

يقصد بـ "المجموعة" شركة بريتيش أمريكان توباكو ش.ع.م وجميع الشركات التابعة لها، بما في ذلك شركة رينولدز أمريكان إنكوربوريتد والشركات التابعة لها. "إحدى شركات المجموعة" تعني أي شركة تابعة للمجموعة. "معايير المجموعة" يقصد بها معايير المجموعة للسلوك التجاري المتاحة على هذا الرابط www.bat.com/sobc و/أو الإصدارات المحلية من معايير المجموعة المعتمدة من قبل إحدى شركات المجموعة والمتاحة على موقعها الإلكتروني المحلي.

توطئة

"نحن ملتزمون التزاماً راسخاً ودؤوباً بالعمل وفق أسمي معايير السلوك المؤسسي والتجاري، ومن اللافت أن هذا النهج ينطبق على العمليات التجارية لشركتنا وكذا سلسلة موردينا العريضة.

فنحن نعمل على مستوى العالم مع الآلاف من موردي المواد المباشرة (كأوراق التبغ ومواد تغليف السجائر والفلاتر)، والمواد غير المباشرة (كالآليات) والخدمات (كالاستشارات في مجال تقنية المعلومات).

وفي حين تمثل مدونة قواعد السلوك هذه الحد الأدنى من المعايير التي نتوقع من موردينا الالتزام بها، فإننا نحثهم على السعي للارتقاء المتواصل بمعايير عملياتهم وسلاسل التوريد الخاصة بهم.

ونعي تماماً اختلاف الظروف والتحديات التي يواجهها موردينا ونؤمن أننا بعملانا سويًا بوسعنا أن نسمو بالمعايير وندفع عجلة الممارسات المستدامة قدماً ونخلق قيمة تعود بالنفع على الجميع."

ألان ديفي، مدير عمليات المجموعة، أغسطس 2018

مقدمة

تعتبر معاييرنا في السلوك التجاري عن المعايير الرفيعة للنزاهة التجارية التي نطلب من شركات المجموعة وموظفيها في جميع أنحاء العالم الالتزام بها. وتأتي مدونة قواعد سلوك موردي المجموعة هذه ("المدونة") مكملة لتلك المعايير من خلال بيانها للحد الأدنى من المعايير الذي نتوقع من موردينا الالتزام به.

وتدعم هذه المدونة التزامنا المتواصل باحترام حقوق الإنسان وإعلاء المعايير الدولية، بما فيها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات متعددة الجنسيات.

النطاق والتطبيق

يتوقع من جميع الموردين تلبية متطلبات هذه المدونة في نطاق توفير السلع أو الخدمات للمجموعة أو أي شركة تابعة للمجموعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة"). وقد تم تضمين هذا الشرط في ترتيبات عقودنا مع الموردين.

إضافة إلى ذلك، يتعين على الموردين:

- اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن جميع موظفيهم ومقاوليهم (بما في ذلك العاملين الدائمين والمؤقتين وعاملي الوكالات المتعاقدة والعمال المهاجرين) ومورديهم ووكلائهم ومقاوليهم من الباطن والأطراف الثالثة ذات الصلة يفهمون ويلتزمون بمتطلبات هذه المدونة، بما في ذلك (عند الاقتضاء من حيث طبيعة المورد والسلع أو الخدمات المقدمة) تطبيق السياسات والإجراءات والعناية الواجبة وبرامج التدريب والدعم.
- تعزيز الالتزام بمتطلبات هذه المدونة وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المناسبة داخل سلسلة التوريد الخاصة بهم للموردين الجدد والحاليين (بما في ذلك المزارعين عند الاقتضاء).

الامتثال

نعني أن بعض الموردين سيواجهون تحديات مشروعة في تلبية كل جانب من جوانب هذه المدونة على الفور. وباعتبار أن هدفنا النهائي هو دفع عجلة الارتقاء المستمر بالمعايير داخل سلسلة التوريد الخاصة بنا، فإننا ملتزمون بالعمل مع هؤلاء الموردين على مر الأيام لمساعدتهم في تحقيق الالتزام بمتطلبات هذه المدونة.

وفي حالة عدم الامتثال لأي من متطلبات هذه المدونة، تحتفظ المجموعة بحقها في مطالبة المورد المعني بما يلي:

- إثبات حصول تقدم ملموس نحو الامتثال للمتطلبات المعنية في غضون فترة زمنية محددة ومعقولة؛
- و/أو الامتثال الكامل للمتطلبات المعنية خلال فترة زمنية محددة ومعقولة.

في حالات عدم الامتثال الجسيمة أو الجوهرية أو المستمرة، أو عندما يتبين عدم الامتثال الكافي من الموردين أو نقاعسهم المستمر أو عدم قيامهم بتحسين وضعهم، فإننا نحتفظ بالحق في إنهاء علاقة العمل مع المورد المعني.

التواصل مع المجموعة

يجب إرسال أي معلومات يُطلب من الموردين إبلاغ المجموعة بها بموجب هذه المدونة إلى:

- مدير العقد/ مسؤول الاتصال المعتاد في المجموعة بالنسبة للمورد؛ أو
- رئيس المشتريات في المجموعة عن طريق البريد الإلكتروني (procurement@bat.com)، الهاتف (0) 207 845 1000 (+44)، أو بمراسلته على العنوان التالي
شركة بريتيش أميركان توباكو ش.ع.م
غلوب هاوس، 4 تمبل بلاس
لندن WC2R 2PG، المملكة المتحدة.

الامتثال القانوني

نتوقع من موردينا الامتثال لجميع القوانين ومدونات القواعد واللوائح ذات الصلة، والتصرف بطريقة أخلاقية.

وبناء عليه، يجب على الموردين:

- الامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها حيثما كان عملهم؛
- وإخطار المجموعة على الفور بأي دعاوى جنائية أو مدنية هامة مرفوعة ضدهم؛
- وإخطار المجموعة على الفور بأي غرامات أو عقوبات إدارية تفرض عليهم وتتعلق بأي شكل من الأشكال بالمتطلبات المنصوص عليها في هذه المدونة.

احترام حقوق الإنسان

نحن ملتزمون بتطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبالتالي، احترام حقوق الإنسان في عملياتنا وسلسلة التوريد الخاصة بنا.

وبناء على ذلك، نتوقع من موردينا القيام بعملياتهم وأنشطتهم بطريقة تحترم حقوق الإنسان الأساسية للآخرين، على النحو الذي أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا يشمل (على سبيل المثال لا الحصر) عمالهم هم والأشخاص الذين يعملون لصالح مورديهم.

وينبغي على الموردين السعي إلى تحديد الآثار السلبية المحتملة والفعلية لأنشطتهم وعلاقاتهم التجارية على حقوق الإنسان. وينبغي عليهم اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان عدم مساهمة عملياتهم في انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة أي آثار سلبية ناجمة بشكل مباشر عن أنشطتهم أو علاقاتهم التجارية أو لها مساهمة فيها.

بالنسبة لموظفيهم ومقاوليهم (بما في ذلك عمال الوكالات الدائمة والمؤقتة والعمال المهاجرين)، نتوقع من الموردين (كحد أدنى):

- توفير فرص متكافئة لجميع العمال والمعاملة العادلة لهم.
- العمل على القضاء على أي شكل من أشكال المضايقة والتنمر داخل مكان العمل، سواء كان ذا طابع جنسي أو بدني أو لفظي أو غير لفظي.
- توفير بيئة عمل آمنة واعتماد إجراءات لتحديد ومعالجة المخاطر على الصحة والسلامة في مكان العمل وتطبيق ممارسات العمل الآمنة، والقيام (عند الاقتضاء) بتوفير معدات الحماية الشخصية المناسبة لمنع الإصابات أو الأمراض المهنية.
- تقديم أجور ومزايا عادلة، تتوافق على الأقل مع تشريعات الحد الأدنى للأجور المعمول بها وغيرها من قوانين الأجور وأوقات العمل السارية أو اتفاقيات المفاوضة الجماعية.
- التأكد من خلو عملياتهم من عمالة الأطفال. وعلى وجه التحديد، اتباع المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية التي تعتبر أن:
 - أي عمل خطر أو يرحح أن يضر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي يجب ألا يقوم به أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً (أو 16 عاماً بموجب شروط صارمة)؛
 - يجب ألا يقل الحد الأدنى لسن العمل عن السن القانوني لإنهاء التعليم الإلزامي، وألا يقل، في أي حال، عن 15 سنة؛
 - في الحالات التي يسمح فيها القانون المحلي بذلك، يجوز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 سنة القيام بأعمال خفيفة، بشرط ألا يعيق ذلك تعليمهم أو تدريبهم المهني، أو يتضمن أي نشاط قد يضر بصحتهم أو نموهم (كالتعامل مع المعدات الميكانيكية أو الكيماويات الزراعية على سبيل المثال). كما نتقبل أيضاً برامج التدريب أو الخبرة العملية المعتمدة من قبل سلطة مختصة كاستثناء.

- **ضمان خلو عملياتهم من استغلال العمالة.** وعلى وجه التحديد، ضمان خلو عملياتهم من العبودية والرق والعمل القسري أو الإجباري أو السخرة أو العمل غير الطوعي أو العمالة المتاجر بها أو العمالة المهاجرة غير الشرعية.
- **ضمان الحق في تكوين النقابات.** على وجه التحديد، ضمان تمتع جميع العمال (وفقاً للقوانين المعمول بها) بالقدرة على ممارسة حقهم في حرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية، بما في ذلك حقهم في التمثيل من قبل نقابات عمالية معترف بها أو غيرهم من الممثلين الموثوقين.
- **ضمان التوريد المسؤول لـ"المعادن المؤججة للنزاعات"**، التي تشمل الكوبالت والذهب والتنتالوم والقصدير والتتغستن (والخامات التي تنشأ منها) التي يكون منشؤها مناطق متأثرة بالنزاعات وذات مخاطر عالية والتي يمكن أن توفر التمويل أو النفع بشكل مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان. فإذا ما كانت المنتجات أو المواد الموردة للمجموعة تحتوي على مثل هذه المعادن، يجب على الموردين العمل على ممارسة العناية الواجبة المناسبة وإجراء الاستقصاءات المعقولة عن بلد المنشأ، بما يشمل مطالبة مورديهم بالقيام بإجراءات العناية الواجبة على نحو مماثل.

الاستدامة البيئية

نحن ملتزمون باتباع أفضل الممارسات في الإدارة البيئية وتقليل تأثيرات المجموعة على البيئة الطبيعية سواء في عملياتنا نحن أو في سلسلة التوريد المتصلة بنا بشكل عام.

وبناء عليه، نتوقع من الموردين:

- تحديد وفهم آثار عملياتهم على البيئة الطبيعية والعمل الجاد على تقليلها إلى أدنى حد ممكن. وبحسب الحالة، يشمل ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الآثار المتعلقة بالانبعاثات في الهواء والماء والأرض واستخدام المواد واستهلاك الموارد الطبيعية وممارسات إدارة النفايات؛
- العمل، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، على إدارة ومراقبة والقيام (عند الطلب) بتوفير المعلومات المتاحة للمجموعة فيما يتعلق بأدائهم البيئي؛
- إدخال الاعتبارات البيئية ضمن تصاميم منتجاتهم و/أو آلية تقديم خدماتهم؛
- تقديم المساعدة المعقولة (عند الطلب) للمجموعة (عند الطلب) بما يلزم من المساعدة المعقولة لدى سعيها للحد من الآثار البيئية لمنتجاتنا وخدماتنا.

التسويق المسؤول

نحن ملتزمون بالتسويق المسؤول لجميع منتجاتنا إلى المستهلكين البالغين من 18 عاماً أو أكثر. ويخضع أسلوبنا في التسويق للمبادئ والمعايير العالمية المتاحة على هذا الرابط www.bat.com/imp أو على الموقع الإلكتروني المحلي لأي شركة معينة تابعة للمجموعة.

وبناء عليه، نتوقع من موردينا ووكلائنا والأطراف الثالثة الالتزام بما يلي:

- مبادئ المجموعة في التسويق كحد أدنى عندما تكون أكثر صرامة من القوانين المحلية؛
- أو القوانين المحلية أو مدونات التسويق المحلية الأخرى عندما تكون أكثر صرامة من مبادئ التسويق الخاصة بالمجموعة أو لها الأولوية عليها.

نزاهة العمل التجاري

تضارب المصالح

يُطلب من الموردين تجنب تضارب المصالح في تعاملاتهم التجارية والعمل بشفافية كاملة فيما يتعلق بأي ظروف ينشأ أو قد ينشأ فيها تضارب.

وبناء عليه، يجب على الموردين:

- تجنب المواقف التي قد تتعارض فيها مصالحهم الشخصية و/أو التجارية، أو مصالح مسؤوليتهم أو موظفيهم، أو قد يبدو أنها تتعارض مع مصالح المجموعة؛
- الإفصاح للمجموعة عما إذا كان لأي موظف بالمجموعة مصلحة من أي نوع في أعمالهم أو أي علاقات اقتصادية معهم؛
- إبلاغ المجموعة بأي موقف يعتبر، أو قد يُنظر إليه على أنه، تضارب فعلي أو محتمل في المصالح بمجرد ظهور هذا التعارض، والإفصاح عن سبل معالجته.

لا تهدف هذه الأحكام إلى منع الموردين من التعامل مع منافسي المجموعة عندما يكون هذا التعامل مشروعاً ومناسباً لهم.

الرشوة والفساد

من غير المقبول أن يشارك أو يتورط أي مورد (أو أي من موظفيه ووكلائه) في ممارسات فاسدة.

وبناء على ذلك، يجب على الموردين:

- عدم عرض أو تقديم أو الوعد بتقديم أي هدية أو مبلغ مالي أو أي منفعة أخرى لأي شخص (بشكل مباشر أو غير مباشر) للحث أو المكافأة على سلوك غير سليم أو التأثير بشكل غير مشروع على أي قرار يتخذه أي شخص لصالحه أو لصالح المجموعة؛
- عدم استجداء أو قبول أو الموافقة على قبول أو تلقي أي هدية أو مبلغ مالي أو أي منفعة أخرى من أي شخص (بشكل مباشر أو غير مباشر) كمكافأة أو حث على سلوك غير سليم أو للتأثير، أو إعطاء الانطباع بأن القصد منه التأثير، على قرارات المجموعة؛
- عدم تقديم دفعات تسهيلية (بشكل مباشر أو غير مباشر) فيما يتعلق بأعمال المجموعة، إلا عندما يكون ذلك ضرورياً للغاية لحماية صحة أو سلامة أو حرية أي موظف أو مقاول؛
- تطبيق ضوابط ناجعة لضمان عدم عرض أو تقديم أو طلب أو تلقي مدفوعات غير سليمة من قبل أطراف ثالثة تؤدي خدمات لصالحهم أو نيابة عنهم أو عن المجموعة.

"تصرف غير سليم" يعني أداء (أو عدم أداء) نشاط تجاري أو وظيفة عامة بما يخالف المتوقع بأنه سيقف بحسن نية أو بنزاهة أو بما يتماشى مع واجب الأمانة. "دفعات تسهيلية" عبارة عن مدفوعات صغيرة تُدفع لموظف رسمي منخفض المستوى لتيسير أو تسريع أدائه إجراء روتيني يستحقه الدافع أصلاً. وهذه الدفعات غير قانونية في معظم البلدان. وفي بعض الدول، مثل المملكة المتحدة، يعد دفع رعاياها مدفوعات تسهيلية خارج البلاد جريمة.

الهدايا والضيافة

لا نجد غضاضة في تقديم وقبول ضيافات أو هدايا الأعمال عندما يكون الشيء المقدم شيئاً متواضعاً ومعقولاً ومناسباً ومشروعاً. ومع ذلك، يجب على الموردين ألا يقدموا أو يقبلوا ضيافات الأعمال حيثما كان ذلك يشكل، أو يُنظر إليه على أنه يشكل، ممارسة فاسدة.

وبناء عليه:

- يُتوقع من الموردين، عند التعامل مع شركات المجموعة وموظفيها، احترام سياسة المجموعة بشأن الضيافات والهدايا، كما جاءت في معايير المجموعة في السلوك التجاري؛

- يحظر تبادل الضيافات والهدايا خلال أي مناقصة أو تقديم عروض تنافسية لها علاقة بالمجموعة؛
- لا يجوز للموردين السعي، بشكل مباشر أو غير مباشر، للتأثير على موظف عام باسم المجموعة من خلال تقديم أي ضيافة أو هدية (أو أي ميزة شخصية أخرى) له أو لأي شخص، كأحد أفراد أسرة الموظف العام أو أحد أصدقائه أو تابعيه. ولما يكون من المناسب تقديم هدايا لها أكثر من قيمة رمزية لموظفين عامين.

العقوبات

ينبغي على الموردين التأكد من أنهم يديرون أعمالهم بما يتوافق مع كافة أنظمة العقوبات القانونية الدولية، وأنهم لا يتعاملون مع أي أطراف خاضعة للعقوبات.

وبناء عليه، يجب على الموردين:

- أن يكونوا على دراية بجميع أنظمة العقوبات القانونية التي تؤثر على أعمالهم والامتثال لها بشكل كامل؛
- تطبيق ضوابط داخلية فعالة للحد من احتمال خرق العقوبات، وتوفير التدريب والدعم لضمان فهم موظفيهم لهذه الضوابط وتنفيذها بفعالية، لاسيما عندما ينطوي عملهم على تحويلات مالية دولية أو توريد أو شراء منتجات أو تقنيات أو خدمات عبر الحدود.

ما هي العقوبات؟

العقوبات أو الحظر التجاري أو مراقبة الصادرات أو غيرها من القيود التجارية هي أدوات تجارية سياسية تفرضها دول بمفردها أو هيئات فوق وطنية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف تغيير سلوك أنظمة حكم أو أفراد أو مجموعات في البلد المستهدف، في اتجاه من شأنه تحسين الوضع في ذلك البلد.

وتتطبق بعض أنظمة العقوبات على أشخاص أمريكيين (أينما كان موقعهم)، وعلى استخدام العملة الأمريكية للمدفوعات وعلى تصدير/إعادة تصدير منتجات منشؤها أمريكي ومنتجات فيها محتويات ذات منشأ أمريكي (سواء كان الكيان الذي يتعامل معها شخصاً أمريكياً أم لا).

ويترتب على خرق العقوبات عقوبات جسيمة، تشمل الغرامات وسحب تراخيص التصدير والسجن.

التهرب الضريبي

يجب على الموردين التأكد من امتثالهم لجميع القوانين واللوائح الضريبية المعمول بها في البلدان التي يعملون فيها وأن يتعاملوا بانفتاح وشفافية مع السلطات الضريبية. ولا يجوز للموردين تحت أي ظرف من الظروف ممارسة التهرب الضريبي غير القانوني عمداً أو تسهيل هذا التهرب نيابة عن الآخرين.

وبناء عليه، يجب على الموردين وضع ضوابط فعالة للحد من مخاطر التهرب الضريبي أو تسهيله، وتوفير برامج التدريب والدعم المناسبة وإجراءات الكشف عن المخالفات لضمان فهم موظفيهم لهذه الضوابط وتنفيذها بفعالية وقدرتهم على الإبلاغ عن أي بواعث قلق.

التجارة غير المشروعة

تعتبر مكافحة التجارة غير المشروعة بمنتجاتنا أولوية مهمة للمجموعة. لذلك من الضروري ألا يكون لموردينا أي مشاركة في التجارة غير المشروعة بمنتجاتنا أو أي دعم لها، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

وبناء عليه، يجب على الموردين:

- عدم الانخراط عن قصد في التجارة غير المشروعة بمنتجاتنا أو دعمها؛
- تطبيق ضوابط فعالة لمنع التجارة غير المشروعة، بما يشمل:
 - تدابير تضمن أن التوريد إلى السوق يعكس الطلب المشروع؛
 - إجراءات للقيام، عند الاقتضاء، بالتحقيق وتعليق وإنهاء التعامل مع العملاء أو الموردين أو الأفراد المشتبه في ضلوعهم في أعمال تجارة غير مشروعة.
- التعاون مع السلطات بطريقة فعالة وبناءة في أي تحقيق رسمي بشأن الاتجار غير المشروع.

أنواع المنتجات غير المشروعة

المقلدة أو المزيف: النسخ غير المرخصة من المنتجات المشمولة بحقوق العلامات التجارية، التي يتم تصنيعها بدون معرفة أو إذن مالك العلامة التجارية وباستخدام مواد رخيصة وغير خاضعة للأنظمة.

المتهربة من الضرائب المحلية: المنتجات التي تُصنع وتُتباع في نفس البلد لكنها غير معلن عنها للسلطات، وبالتالي لا يتم دفع ضريبة الإنتاج عنها. وهذه المنتجات قد تُصنع في مصانع قانونية أو غير قانونية.

المهربة: المنتجات (سواء كانت أصلية أو مقلدة) التي يتم نقلها من بلد إلى آخر دون دفع

الضرائب أو الرسوم أو بشكل ينتهك القوانين التي تحظر استيرادها أو تصديرها.

الإبلاغ عن المخاوف

يتوقع من الموردون تقديم الدعم في كشف الانتهاكات المشتبه بها أو الفعلية لمتطلبات هذه المدونة والتحقق فيها ومعالجتها والإبلاغ عنها.

وبناء عليه، يجب على الموردين:

- تطبيق إجراءات فعالة تمكن موظفيهم ومقاوليهم القيام، بصورة سرية ودون خوف من الانتقام، بطرح الأسئلة و/ أو الإعراب عن بواعث القلق و/أو الإبلاغ عن الانتهاكات المشتبه بها أو الفعلية لمتطلبات هذه المدونة - إما إلى المورد نفسه أو مباشرة إلى المجموعة؛
- التحقيق على الفور في أي مخاوف ذات مصداقية بشأن انتهاكات مشتبه بها أو فعلية لمتطلبات هذه المدونة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب حدوث أي انتهاكات محتملة والتقليل من آثار أي انتهاكات فعلية ووقفها؛
- إبلاغ المجموعة عن أي انتهاكات مشتبه بها أو فعلية لمتطلبات هذه المدونة بمجرد علمهم بها عن طريق عناوين الاتصال المذكورة في الصفحة 4 أو، كخيار بديل، عبر قنوات التبليغ عن المخاوف (Speak Up) السرية الخارجية والمدارة بشكل مستقل والمتاحة على مدار 24 ساعة في اليوم باللغات المحلية على:

- الموقع الإلكتروني: www.bat.com/speakup

- الهاتف: 461-9330 (800). في كان اتصالاتك دولياً، يمكنك اختيار موقعك من القائمة المتوفرة على هذا الرابط www.bat.com/speakup لمعرفة الرقم الدولي المخصص لبلدك.

مراقبة الامتثال

نحتفظ بالحق في التحقق من امتثال الموردين الجدد والحاليين لمتطلبات هذه المدونة من خلال آليات التقييم والتدقيق الداخلية و/أو الخارجية.

وبناء عليه، يجب على الموردين:

- تقديم كل أشكال التعاون المعقول مع أي عملية تحقق مرتبطة بهذه المدونة (سواء تم تنفيذها من قبل المجموعة أو من قبل أطراف ثالثة مكلّفة من المجموعة)، بما يشمل ضمان الاحتفاظ بالوثائق والبيانات للمدة التي تطلبها المجموعة و/أو القوانين ذات الصلة وإتاحة إمكانية الوصول المستقل إلى الموظفين والمواقع والوثائق والبيانات ذات الصلة. وتجري مناقشة هذا التعاون والاتفاق عليه من قبل المجموعة والمورد فقط، لضمان تنفيذه ضمن ساعات الدوام وإعطاء إشعار مسبق قبل مدة معقولة.
- هذا مع عدم الإخلال بالقيود المشروعة المطبقة على المعلومات الحساسة تجارياً و/أو المعلومات السرية - وفي مثل هذه الحالات (وحيث يُعتقد أن هذه المعلومات ذات صلة جوهرية بعملية التحقق)، يجب على الموردين التعاون مع المجموعة لمحاولة تحديد الآليات المقبولة للطرفين من أجل الإفصاح الآمن والمشروع عنها.